



# الجمهورية الهاشمية للمملكة الأردنية الهاشمية

عمان : الخميس ٣ ذو الحجة سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١ تشرين أول سنة ١٩٨١ م العدد ٣٠٢٦

## الفرس

صفحة

١٢٠٧

١٢١٣

١٢١٧

البرنامج التنفيذي للاتفاق الثنائي بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية  
تعليمات القبول في كليات المجتمع العامة والخاصة  
قرارات صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

مديرية المطابع العسكرية

هكذا من الأصل

قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٨١/٩/١٦ الموافقة على برنامج التعاون الثقافي الذي تم التوقيع عليه بين حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة المملكة العربية السعودية للعامين الدراسيين ١٩٨٢ و ١٩٨٣ بشكله التالي .

### البرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي

المعرب بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية للعامين الدراسيين ١٩٨٣/١٩٨٢ و ١٩٨٢/١٩٨١ هـ الموافق ١٤٠٣/١٤٠٢ و ١٤٠٢/١٤٠١ م كالتالي :

لوطيدا لأراصر الاخوة التي تربط بين المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وانطلاقا من المعاني السامية التي عبر عنها الاتفاق الثقافي المبرم بين الملكين الشقيقتين ، فقد اتفقت الهيئة المشتركة على ان يسكون برنامج العمل التنفيذي لهذا الاتفاق الثقافي العامين الدراسيين ١٩٨٢/١٩٨١ و ١٩٨٣/١٩٨٢ م كالتالي :

#### اولا في ميدان التربية والتعليم

- مادة ١ - ١ - تقدم وزارة التربية والتعليم الأردنية للمملكة العربية السعودية عددا من المعلمين والتربويين على سبيل الاعارة وفق القواعد التي يتم الاتفاق عليها بين الجهات التعليمية في البلدين الشقيقتين .
- ب - تتيح وزارة التربية والتعليم الأردنية الفرصة للجهات التعليمية في المملكة العربية السعودية للتعاقد الشخصي مع الكوادر التي تحتاجها وفق الشروط والقواعد التي يتفق عليها بين الطرفين .
- ج - تبلغ الجهات ذات العلاقة بالمملكة العربية السعودية وزارة التربية والتعليم الأردنية في وقت مبكر بم حاجتها من المطلوب اعارتهم او التعاقد معهم من الأردنيين : عددا ، وتخصصا ، ومؤهلا .
- د - تعمل وزارة التربية والتعليم الأردنية على تسهيل الاعلانات التعاقد الشخصي مع الجهات التعليمية في المملكة العربية السعودية .
- هـ - يتم التعاون بين وزارة التربية والتعليم الأردنية والجهات المسؤولة عن التعاقد للمملكة العربية السعودية لتنظيم وانهاء اجراءات التعاقد مع المعلمين في وقت مبكر .

- مادة ٢ - ٢ - لضمان استفادة كل بلد من خبرات البلد الآخر في مجال التدريب والتطوير التربوي .
- أ - تقدم دورات تدريبية تربوية مشتركة حسب الحاجة ووفق ما يتفق عليه بين الجهات المعنية في البلدين .
- ب - يجري كل بلد للبلد الآخر بالدورات التربوية التي ينوي عقدها في كل عام دراسي ومواعيدها وطبيعتها ومدة وعدد الذين يرغب في اشراكهم من أبناء البلد الآخر والشروط التي يجب ان تتوفر فيهم .
- ج - يرسل كل بلد للبلد الآخر البرامج والمناهج المعدة للدورات التربوية للاستفادة منها .
- د - يتبادل البلدان الحاضرين في الدورات التربوية حسب البرامج التي يتفق عليها .

مادة ٣ - ٣ - تتبادل الدولتان مناهج وكتب المراحل التعليمية وأحدث الوسائل التعليمية والوثائق والنشرات التربوية .

مادة ٤ - ٤ - يتبادل البلدان : برنامج الاذاعة المدرسية والتلفزيون التعليمي لختلف المراحل الدراسية .

مادة ٥ - ٥ - يقوم البلدان بتبادل زيارات الخبراء والخصمين والمسؤولين التربويين ، وبخاصة في مجال المناهج الدراسية بحيث يقوم وفد سعودي من المختصين بالمناهج يتألف من (٢-٤) بزيارة الأردن خلال العام الدراسي ١٤٠٢/١٤٠١ الموافق ١٩٨٢/١٩٨١ ، ويقوم وفد أردني بمماثل بزيارة المملكة العربية السعودية خلال العام الدراسي ١٤٠٣/١٤٠٢ الموافق ١٩٨٣/١٩٨٢ م

#### ثانيا في ميدان التعليم الجامعي

مادة ٦ - ٦ - تتبادل الجامعات السعودية والأردنية قاصضاء هيئة التدريس والاداريين وفق الكيانات والبرامج التي يجري الاتفاق عليها بين الجامعات المعنية .

مادة ٧ - ٧ - تتيح جامعات كل من البلدين الفرصة لتبادل الطلبة بينها لدراسة فصول او مواد معينة في جامعات البلد الاخر وبخاصة في الفصول الصيفيه على ان تقدم الجامعة في البلد المضيف التسهيلات الممكنة .

#### ثالثا - في الملح والمقاعد الدراسية

مادة ٨ - ٨ - تقدم المملكة العربية السعودية للمملكة الأردنية الهاشمية منحة دراسية في جامعاتها ومعاهدها في التخصصات التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين في كل سنة من سنوات هذا البرنامج موزعة وفق الآتي :

- أ - في جامعة الرياض :
- ١ - منحة دراسية في الدراسات العليا ( الماجستير ) تخصص في الآثار الاسلامية .
- ٢ - عشرين منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ الموافق ١٤٠٢/٨١ م السنة الاولى من البرنامج هـ
- ٣ - عشرين منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ الموافق ١٩٨٣/٨٢ م السنة الثانية من البرنامج
- ب - في جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية :
- ١ - عشر منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ الموافق ٨٢/٨١ م السنة الاولى من البرنامج .
- ٢ - عشر منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ الموافق ١٩٨٣/٨٢ م السنة الثانية من البرنامج .
- ج - في جامعة الملك فيصل :
- ١ - خمس منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨٢/١٩٨١ م
- ٢ - خمس منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ الموافق ١٩٨٣/٨٢ م
- د - في جامعة الملك عبد العزيز :
- ١ - عشرين منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ هـ الموافق ٨٢/٨١ م
- ٢ - عشرين منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ هـ الموافق ٨٣/٨٢ م
- هـ - في الجامعة الاسلامية :
- ١ - منحة واحدة في الدراسات العليا ( الماجستير ) .
- ٢ - خمس عشرة منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨٣/١٩٨٢ م ( السنة الاولى من البرنامج ) .

هذا من الأصل

٣ - خمس عشرة منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ الموافق ١٩٨٣/١٩٨٢ ( السنة الثانية من البرنامج ) .

و - في جامعة البترول والمعادن :

١ - أربع منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ الموافق ١٩٨٢/١٩٨١ :

٢ - أربع منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ الموافق ١٩٨٣/١٩٨٢ :

ز - في كليات التربية للبنات :

١ - منتحان دراستان تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ الموافق ٨٢/٨١ .

٢ - منتحان دراستان تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ الموافق ٨٣/٨٢ .

ح - في جامعة ام القرى :

١ - خمس منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٢/١٤٠١ الموافق ٨٢/٨١ .

٢ - خمس منحة دراسية تشغل خلال العام الجامعي ١٤٠٣/١٤٠٢ الموافق ٨٣/٨٢ .

ط - في الكليات المتوسطة لاعداد المعلمين :

١ - عشرين منحة دراسية تشغل خلال سنتي البرنامج في العامين الدراسيين ١٤٠١/١٤٠٢ و ١٤٠٢/١٤٠٣

١٤٠٣ الموافق ٨٢/٨١ و ٨٣/٨٢ . بمعدل عشر منحة في كل سنة .

ي - في الكليات المتوسطة لاعداد المعلميات :

سنت منحة دراسية تشغل خلال سنتي البرنامج في العامين الدراسيين ١٤٠١/١٤٠٢ و ١٤٠٢/١٤٠٣

الموافق ٨٢/٨١ ، ٨٣/٨٢ .

ك - في المعاهد الفنية :

عشر منحة دراسية تشغل خلال سنتي البرنامج في العامين الدراسيين ١٤٠١/١٤٠٢ و ١٤٠٢/١٤٠٣

الموافق ٨٢/٨١ و ٨٣/٨٢ بمعدل خمس منحة في كل سنة .

ل - في معاهد التعليم الخاص :

عشر منحة دراسية تشغل خلال سنتي البرنامج في العامين الدراسيين ١٤٠١/١٤٠٢ و ١٤٠٢/١٤٠٣

الموافق ٨٢/٨١ و ٨٣/٨٢ بمعدل خمس منحة في كل سنة .

المادة ٩ - أ - تقدم المملكة الاردنية الهاشمية للمملكة العربية السعودية (١٢) اثنتا عشرة منحة دراسية في كل سنة من سنوات البرنامج في جامعتي الطلبة السعوديين في التخصصات التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين .

ب - تقدم المملكة الاردنية الهاشمية للمملكة العربية السعودية (٣٥) مقعدا في كل سنة من سنوات البرنامج في جامعتي الطلبة السعوديين في التخصصات التي يتم الاتفاق عليها بين الطرفين . موزعه كما يلي :

١ - الجامعة الاردنية ( ٢٠ ) مقعدا .

٢ - جامعة اليرموك ( ١٥ ) مقعدا .

ج - تقدم المملكة الاردنية الهاشمية للمملكة العربية السعودية سبعين ( ٧٠ ) منحة في معاهدها للطلبة السعوديين في كل سنة من سنوات هذا البرنامج موزعة كما يلي :

١ - المعهد الفني الهندسي ( البوليتكنيك ) عشر منحة .

٢ - معاهد المعلمين للالات ( ٤٠ ) منحة ( اربعون ) .

٣ - معاهد المعلمين للذكور ( ٢٠ ) منحة ( عشرون ) .

د - تقدم المملكة الاردنية الهاشمية للمملكة العربية السعودية اربع منحة دراسات عليا ( ماجستير ) في كل سنة من سنوات البرنامج . منها منتحان في الجامعة الاردنية ومنتحان في جامعة اليرموك .

هـ - تقدم المملكة الاردنية الهاشمية للمملكة العربية السعودية عشر منحة في برنامج اللغة الانجليزية الصفي ( القرية الانجليزية ) في جامعة اليرموك للطلبة الجامعيين الذين يدرسون في قسم اللغة الانجليزية ومدة

الدراسة ثمانية اسابيع .

مادة ١٠ - يجري القبول في الجامعات والمعاهد في البلدين وفق الانظمة المعمول بها في كل منها .

مادة ١١ - أ - يتم ترشيح الطلبة السعوديين للمنح والمقاعد المنصوص عليها في هذا البرنامج من قبل الجهات السعودية المعنية وذلك عن طريق الملحق التعليمي السعودي في الاردن ويتم ترشيح الطلبة الاردنيين من قبل

وزارة التربية والتعليم الاردنية بواسطة الملحق التعليمي السعودي في الاردن .

ب - يتم تقديم الوثائق المطلوبة للطلبة المرشحين للمنح عن طريق الملحق التعليمي السعودي في عمان .

#### رابعا - في ميدان البحوث العلمية

مادة ١٢ - أ - يتبادل البلدان البحوث العلمية التي يتم إنجازها في مختلف مجالات المعرفة .

ب - يشترك البلدان في اجراء بحوث علمية وخاصة في المجالات التربوية الميدانية بقصد تحسين العملية التعليمية والتعليمية يفتق عليها البلدان ويسهلان في تنفيذها .

ج - يتبادل البلدان المعلومات عن البحوث العلمية الجارية في كل منهما لغرض التنسيق والاستفادة .

#### خامسا - النشاطات الطلابية

مادة ١٣ - يتبادل البلدان زيارات الفرق الرياضية والكشفيه والرحلات الطلابية واثارة المسكرات والاشتراك فيها وذلك بين المؤسسات التربوية في البلدين على ان يشعر كل طرف الآخر مع بداية كل عام دراسي بعدد

المسكرات والرحلات التي سينفذها خلال العام ومواعيدها وطبيعتها كل منها وعدد الذين يمكنهم الاشتراك في كل معسكر من البلد الآخر .

مادة ١٤ - يعمل البلدان على تشجيع تبادل الزيارات الطلابية للمؤسسات التعليمية والتربوية فيها :

#### سادسا - المعارض الفنية

مادة ١٥ - يتبادل البلدان اقامة المعارض الفنية .

#### سابعا - الالتزامات المالية

مادة ١٦ - تغطي الالتزامات المالية المترتبة على تنفيذ هذا البرنامج حسبما يفتق عليه الطرفان وفق الانظمة المالية في كل منها .

#### ثامنا - المتابعة

مادة ١٧ - يتم متابعة تنفيذ ما ورد في هذا البرنامج بواسطة الملحق التعليمي السعودي في عمان والمستشار الثقافي الاردني في جدة بالتعاون مع الاجهزة ذات العلاقة في البلدين الراغبين في ١٤٠١/٧/٨ الموافق ١٩٨١/٥/١٢ .

#### الاختصاء

وقد المملكة العربية السعودية

وقد المملكة الاردنية الهاشمية

هكذا من الأصل

الموضوع : محضر اجتماعات الهيئة الأردنية السعودية المشتركة للثقافة المبرم بين  
المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية

عقدت الهيئة الأردنية السعودية المشتركة اجتماعها الثالث في الرياض في الفترة من ١٤٠١/٧/٥ إلى ١٤٠١/٧/٨  
الموافق للفترة من ١٩٨١/٥/٩ إلى ١٩٨١/٥/١٢ وقد مثل المملكة الأردنية الهاشمية وفد مكون من :

- ١ - الأستاذ ذهني وأنت
  - ٢ - الدكتور محمد حسين علي
  - ٣ - الدكتور أحمد سالم عبد الله
  - ٤ - الدكتور ناظم أحمد عارف
  - ٥ - الأستاذ محمد الحيارى
  - ٦ - الأستاذ يوسف أبو كنف
- وقد مثل المملكة العربية السعودية وفد مكون من :
- ١ - الأستاذ عبد الله الحصين
  - ٢ - الدكتور علي العمرو
  - ٣ - الأستاذ عبد الرحمن البليان
  - ٤ - الأستاذ حسين جوادي
  - ٥ - الأستاذ إبراهيم العصار
  - ٦ - الأستاذ هيثم الحجيل
  - ٧ - الأستاذ خالد بن عتيق
- بدأت الهيئة المشتركة أعمالها بأعداد جدول الأعمال الذي تضمن الموضوعات التالية :

- أولا - تسهيل أعمال التعاقد :
- ١ - اعارة مسائلة للجامعات السعودية.
- ب - اعارة بعض التخصصات النادرة للتعليم العام بين وينات .
- ج - تيسير الاعلان في الصحف الأردنية عن احتياج الجهات التربوية في المملكة .

ثانيا - المنح الدراسية :

- أ - المنح في الجامعات لكل من البلدين .
- ب - المنح في التعليم دون الجامعي لكل من البلدين .
- ثالثا - بحث التعاون بين البلدين في المجالات الثقافية والتربوية :
- ١ - دور المحققين الثقافيين وخاصة في تسهيل التعاون في شؤون الطلبة والمتقاعدين والمنح بين البلدين .
- ب - تطوير التعاون في مثل قبول الطلاب الماعين في السعودية والمؤسسات الأردنية .
- ج - أهمية التعاون في المناهج .
- د - المتابعة الدورية في انفاذ مايم الاتفاق عليه .

وخلال مناقشة موضوعات جدول الأعمال الواردة اعلاه استعرضت الهيئة بعض السبلات التي صاحبت تنفيذ

البرنامج السابق وخاصة :

- ١ - قبول طلبة المنح الأردنيين في كل من جامعة الامام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض والجامعة الإسلامية في المدينة المنورة وجامعة البترول والمعادن في الظهران .
- ٢ - طريقة ارسال اوراق طلبية المنح الاردنيين الى الجامعات السعودية وطلبية المنح السعوديين الى الجامعات الأردنية . كما استعرضت بعض ملاحظات الوفد الأردني حول الامور التالية :
- أ - وصول تقرير الكفائية بخصوص الماعين الجدد الذين لم خدمات سابقة في المملكة العربية السعودية .
- ب - تزويد وزارة التربية والتعليم الأردنية باسماء الماعين الجدد الذين التحقوا بأعمالهم من الماعين القدامى .
- ج - بداية احتساب رواتب الماعين الجدد .
- د - امكانية تزويد المملكة العربية السعودية بعدد من التخصصات النادرة على سبيل الاعارة والتعاقد الشخصي لسد حاجتها .
- و - تسهيل قبول أبناء المعلمين الأردنيين في المدارس القريبة من مكان سكنتهم .

وبعد تبادل الرأي تم الاتفاق على مايلي :

- ١ - التأكيد على بقاء مقاعد المنح المخصصة للطلاب الأردنيين المنصوص عليها في البرنامج شافره حتى يتم الترخيص عليها من قبل وزارة التربية والتعليم الأردنية وفق القواعد المنصوص عليها في البرنامج .
- ٢ - يتم ارسال اوراق طلاب المنح الأردنيين عن طريق الملحق التعليمي السعودي في عمان وذلك لضمان وصول الاوراق في الوقت المناسب .
- ٣ - اتخاذ الاجراءات اللازمة للحصول على تقرير الكفائية عن المعلمين الذين يتم ترشيحهم لاعبارات جنبهده ولهم خدمات سابقة لدى المملكة العربية السعودية بالسعة الممكنة وذلك لانجاز معاملات اعسارهم الجديده في الوقت المناسب .
- ٤ - تزود وزارة التربية والتعليم الأردنية ( عن طريق مكتب التوظيف السعودي بعمان ) باسماء المعلمين الماعين ( الجدد ) الذين يسافرون للتخصصات بأعمالهم في المملكة العربية السعودية وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ سفرهم .
- ب - الماعين القدامى الذين يجهد اعارتهم في كل عام ولا يلتحقون بأعمالهم في مدارس المملكة العربية السعودية خلال ثلاثة اشهر من بداية كل عام دراسي .
- ٥ - بما ان وزارة التربية والتعليم الأردنية تتوقف عن صرف راتب المعلم الذي تم اعارته من اليوم الاول من شهر ايلول فأنها ترجو ان يبدأ صرف راتبه في المملكة العربية السعودية اعتبارا من ذلك التاريخ وقد افاد الجانب السعودي بأن الانظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية تنص على صرف راتب الماعر اعتبارا من يوم سفره الى المملكة . ولذلك فإن الهيئة المشتركة تؤكد على مراعاة سرعة اجراءات التعاقد وسفر الماعين ( الجدد ) قبل الاول من شهر ايلول من كل عام .
- ٦ - تؤكد الهيئة المشتركة على العمل على تزويد المملكة العربية السعودية من المعلمين والمعلميات من ذوي التخصصات النادرة في ضوء الامكانيات على طريق الاعارة والتعاقد الشخصي .
- ٧ - تؤكد الهيئة المشتركة على قبول أبناء المعلمين الأردنيين في المدارس القريبة من سكنتهم ان امكن ذلك .

وفيما يتعلق بالبرنامج التنفيذي للاتفاق الثقافي للسنتين ١٩٨١/١٤٠٢ و١٩٨٢/١٤٠٣ الموافق ١٩٨١/١٩٨٢ و١٩٨٣/١٩٨٣ م . فقد تم الاتفاق عليه بالصيغة المرفقة .

اعضاء الوفد السعودي

اعضاء الوفد الأردني

هكذا من الأصل

تعليمات رقم ١٣ لسنة ١٩٨١

## تعليمات القبول في كليات المجتمع العامة والخاصة

صادرة بالاستناد للبادءة ١٣ من نظام القبول في كليات المجتمع رقم ٦٢ لسنة ١٩٨٠

## المادة الاولى:

تسمى هذه التعليمات تعليمات القبول في كليات المجتمع العامة والخاصة لسنة ١٩٨١ ويعمل بها اعتبارا من بداية العام الدراسي ١٩٨٢/٨١.

## المادة الثانية:

يشترط فيمن يقبل في كليات المجتمع ان يكون حاصل على شهادة الدراسة الثانوية العامة او ما يعادلها ، ويبين الملحق رقم ١١ جدول التخصصات في كليات المجتمع وفرع شهادة الدراسة الثانوية العامة المقبول للالتحاق بكل تخصص.

## المادة الثالثة:

تدرس كليات المجتمع التخصصات التي تحددها الوزارة.

## المادة الرابعة:

تتولى كل كلية مجتمع القيام بالاجراءات المتعلقة بالقبول من حيث الاعلان عن التخصصات المتاحة في الكلية واسس القبول في كل برنامج ومواعيد تقديم طلبات الالتحاق وابية امور اخرى يقتضى مراعاتها في ضوء ما تقرره الوزارة.

## المادة الخامسة:

يقوم مدير كليات المجتمع العامة بالتعاون مع مديرية كليات المجتمع بتنسيق عمليات القبول فيها.

## المادة السادسة:

أ - تستوفى الرسوم والمبالغ التالية من جميع الطلبة في كليات المجتمع العامة على النحو التالي :-

- ١ - دينار واحد رسم طلب الالتحاق
- ٢ - ثلاثة دنانير رسم تسجيل الطالب الممتجد
- ٣ - خمسة دنانير رسم النشاطات الطلابية
- ٤ - عشرة دنانير بدل ثيابين الزاوم واختبرات
- ٥ - دينار واحد رسم تخرج

## المادة السابعة:

يستوفى من كل طالب غير ملتزم في كليات المجتمع العامة رسوم على النحو التالي :

- أ - خمسة دنانير عن كل ساعة معتمدة في المساقات الهندسية والطبية المساعدة .
- ب - ثلاثة دنانير عن كل ساعة معتمدة في المساقات الاخرى .

## المادة الثامنة:

- أ - يكون القبول في كليات المجتمع العامة والخاصة وفق المعدل التنافسي في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة وحسب رغبة الطالب مع مراعاة احكام الفقرة د و هـ من هذه المادة .
- ب - ينحصر ٢٠ ٪ من المقاعد لابناء القوات المسلحة في كل تخصص في كل كلية مجتمع عامة .
- ج - ينحصر ٢٠ ٪ من المقاعد في كل تخصص في كل كلية عامة لابناء العاملين في حقل التربية والتعليم في المملكة والمتقاعدین منهم .
- د - يقلل طلبة المناطق النائية في كليات المجتمع العامة بنفس النظر عن معدلاتهم وفقا لحاجات هذه المناطق وذلك بالتعاون في هذا المجال مع المديرين العاملين في دوائر التربية والتعليم في المحافظات .

## المادة التاسعة:

- أ - ينحصر ٥ ٪ من مقاعد كل كلية عامة للطلبة الاردنيين الوافدين من الخارج .
- ب - لا يقبل ابناء الضفة في الكليات العامة التي لها نظير في الضفة الغربية ويستثنى من هذا الاجراء ابناء مدينة القدس .

## المادة العاشرة:

- أ - يسمح لكل كلية مجتمع خاصة قبول الطالبات في برامج اعداد المعلمين بحيث لا يزيد العدد المسجل للعام الدراسي ١٩٨٢/٨١ عن العدد الذي تم تسجيله في العام الدراسي ١٩٨١/٨٠ .
- ب - تحدد الوزارة اعداد الطالبات المسموح بقبولهن في برامج اعداد المعلمين في كليات المجتمع الخاصة التي وافقت لها الوزارة على المباشرة في تدريس هذه البرامج اعتبارا من العام الدراسي ١٩٨٢/٨١ وذلك بناء على التقرير الذي تعدده اللجنة المشكلة لهذه الغاية في ضوء البرامج والتخصصات المقررة لكل كلية .
- ج - تشكل الوزارة لجانا لمقابلة جميع المتقدمين ببرامج اعداد المعلمين في جميع الكليات العامة والخاصة لبيان مدى ملائمتهم لمهنة التعليم ولا يسمح لاي طالب بقرار الوزارة انه غير ملائم للالتحاق بمهنة التعليم الاستمرار في الالتحاق بدراسة اي من برامج اعداد المعلمين .

## المادة الحادية عشرة:

يفلق باب القبول في كليات المجتمع بعد مضي اثني عشر يوما دراسيا من بداية اي فصل دراسي .

## المادة الثانية عشرة:

- أ - تقوم كل كلية مجتمع عامة وخاصة ، بتزويد الوزارة بقوائم بائماء طلبة الكلية المسجلين فيها في فترة اقصاها اسبوعان من انتهاء مدة التسجيل فيها .
- ب - تقوم كل كلية عامة بتزويد الوزارة بقوائم بين ابناء طلبة الكلية الملتزمين والطلبة غير الملتزمين للمتقدمين بها خلال فترة اقصاها اسبوعان من انتهاء فترة التسجيل فيها .

## المادة الثالثة عشرة:

لغني هذه التعليمات تعليمات القبول في كليات المجتمع رقم (١٧) لسنة ١٩٨٠

هكذا من الأهل

جدول التخصصات وفرع شهادة الدراسة الثانوية العامة  
المقبول في كل تخصص في كليات المهنيك العامة وأخصا

الملاحظات	فرع الثانوية العامة	التخصص
أ - أعداد المعلمين		
	العلمي والادبي	- أكاديمي
	الزراعي ، الصناعي ، التجاري ، العلمي	- التربية المهنية
	التجاري	- معلمو التجارة
	العلمي ، الادبي ، التمرضي	- الحضانة ورياض الأطفال
	جميع فروع الثانوية العامة حسب القابلية	- الموسيقي
	الصناعي ، العلمي ، الادبي	- التقنيات والوسائل التعليمية
	العلمي فقط	- المختبرات المدرسية
ب - المهن التجارية		
	التجاري ، العلمي ، الادبي	- المحاسبة
	التجاري ، العلمي ، الادبي	- السكرتارية
	التجاري ، العلمي ، الادبي ، الريدي	- امثاء المسفودعات
	التجاري ، العلمي ، الادبي ، الريدي	- ضريبة الدخل والجوارك
	التجاري ، العلمي ، الادبي	- الدراسات المصرفية
	التجاري ، العلمي ، الادبي	- الكمبيوتر
	التجاري ، العلمي ، الادبي ، الريدي	- ادارة الاعمال
ج - المهن الهندسية وتشمل		
	العلمي ، والصناعي حسب التخصص	- الهندسة المدنية
	العلمي ، والصناعي حسب التخصص	- الهندسة المعمارية
	العلمي ، والصناعي حسب التخصص	- الهندسة الميكانيكية
	العلمي ، والصناعي حسب التخصص	- الهندسة الكهربائية
	العلمي فقط	- الهندسة الكيماوية
	العلمي والادبي والصناعي حسب التخصص بعد فحص القابلية	- البنيكو والتصميم الداخلي
	العلمي والصناعي حسب التخصص	- هندسة حفر الآبار
	العلمي والصناعي حسب التخصص	- هندسة المساحة
	العلمي والصناعي حسب التخصص	- هندسة الدراسات الجيولوجية
	العلمي والصناعي حسب التخصص	- هندسة المناجم والتعدين
	العلمي والصناعي حسب التخصص	- هندسة الآلات الدقيقة

الهندسة الكيماوية وتشمل

العلمي فقط	- الصناعات الكيماوية
العلمي فقط	- الكيماويات البترولية
العلمي فقط	- تصنيع الخدمات المدنية
العلمي ، والصناعي حسب التخصص	- هندسة النسيج

تكنولوجيا الغذاء وتشمل

العلمي ، الزراعي	- تصنيع الأغذية
العلمي ، الزراعي	- تصنيع الخضار والفواكه

د - المهن الطبية المساعدة

العلمي ، الادبي ، التجاري	- احصاء صحي
العلمي ، التمرضي	- مساعد صيدلي
العلمي للكور فقط	- اشعة
العلمي ، التمرضي	- تخدير
العلمي فقط	- فني مختبرات طبية
العلمي ، الادبي	- مراقب صحة
العلمي ، الادبي ، التجاري	- السجل والاحصاء الطبي
العلمي ، الادبي ، التمرضي ، التجاري	- ادارة المؤسسات الصحية

هـ - المهن الزراعية

الزراعي ، العلمي	- المثلثين الزراعيين
الزراعي ، العلمي	- البيطرة والانتاج الحيواني

و - المهن الاجتماعية

العلمي ، الادبي ، التمرضي	- الخدمات الاجتماعية
العلمي ، الادبي ، التجاري ، الريدي	- المكتبات والتوثيق
جميع الفروع حسب القابلية	- الاعلام والصحافة
العلمي ، الادبي	- العلوم الشرعية
العلمي ، الادبي ، التمرضي	- التكنولوجيا

هكذا من الأهل

## قرار رقم (١٢) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٦/٢٨ رقم ض ٧٢٨٦/٥٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير المادة ١٨ من قانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ والبيد (ي) من الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون ضريبة الابنية والاراضي رقم ١١ لسنة ١٩٥٤ وبيان ما اذا كان اعفاء المؤسسة المذكورة من التكاليف المالية بمقتضى المادة ١٨ المشار اليها يشمل ضريبة الابنية عن العقارات المستعملة من قبلها مباشرة والعقارات المستعملة بطريق التأجير للغير أم ان الاعفاء لايشمل ضريبة الابنية عن عقاراتها المستعملة بطريق التأجير .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٠ وتديق النصوص القانونية يتبين .

١ - ان المادة ١٨ من قانون مؤسسة ادارة وتنمية اموال الايتام المطلوب تفسيرها تنص على مايلي :-  
( تعفى المؤسسة من رسوم التسجيل والطابع وأي تكليف مالي آخر ) .

٢ - ان البيد ( ي ) من الفقرة الأولى من المادة ١٢ من قانون ضريبة الابنية والاراضي المشار اليه تنص على اعفاء الابنية والاراضي من الضريبة المنصوص عليها في هذا القانون اذا كانت ملكا لأية هيئة خيرية او تعليمية او طوعية معترف بها لدى الحكومة بشرط ان لا تنفى من ضريبة الابنية والاراضي اذا كانت لاستعمال لغايات المؤسسة

٣ - ان هذا الديوان كان بتاريخ ١٩٧٣/١/٧ أصدر قرارا برقم ٥ لسنة ١٩٧٣ غسر فيه نص المادة ١٨ المشار اليها آنفا بحيث اعتبر اعفاء المؤسسة من التكاليف المالية هو اعفاء عام مطلق يشمل كافة الضرائب والرسوم بما في ذلك الضريبة عن الابنية والاراضي التي تملكها المؤسسة وقد نشر هذا القرار على الصفحة ١٩٠ من عدد الجريدة الرسمية ٢٤٠٥ الصادر بتاريخ ١٩٧٣/٢/١٧ واصبح له مفعول القانون عملا بالفقرة الرابعة من المادة ١٢٣ من الدستور :

وعلى ضوء هذا القرار والاطلاق الوارد في نص المادة ١٨ سالفة الذكر فان الابنية والاراضي التي تملكها المؤسسة تعتبر معفاة من الضريبة المنصوص عليها في قانون ضريبة الابنية والاراضي المطلوب تفسيره سواء أكانت مستعملة من قبل المؤسسة بالذات او مستعملة بطريق التأجير للغير مادام لم يرد ما يفيد تقييد الاعفاء بالعقارات المستعملة من قبل المؤسسة بالذات فقط .

وحيث ان قانون المؤسسة هو قانون خاص بينما قانون ضريبة الابنية والاراضي هو قانون عام فان احكام قانون المؤسسة هي الراجحة التطبيق بحيث لا تسري احكام البيد ( ي ) من الفقرة الثانية من المادة ١٢ من قانون ضريبة الابنية والاراضي على ابنية واراضي المؤسسة وبالاخص وان المادة ٢٠ من قانون المؤسسة قد ألغت ما يتعارض معه من احكام جميع القوانين والانظمة .

ولو اراد واضع القانون ان يعني ابنية واراضي المؤسسة من ضريبة الابنية والاراضي في الحالة التي تكون هذه الابنية والاراضي مستعملة من قبل المؤسسة بالذات فقط لأورد نصا على ذلك كاتفل في البيد ( ي ) المشار اليه آنفا .

هذا ماقرره في تفسير النصين المطلوب تفسيرهما مع التنويه بان قانون مؤسسة ادارة الايتام الناقل للمفعول هو القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٢ وليس القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٧٨ كما ورد في كتاب معالي وزير المالية .

صدر بتاريخ ١٩٨١/٩/٢

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مستوب وزارة المالية	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
المستشار الحفصوني	في ولاية الوزراء	عضو محكمة التمييز	الرئيس الأول لمحكمة	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
صبي الحن	عمى طملى	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان	موسى الساكت

هكذا من الأهل

## قرار رقم ١٣ لسنة ١٩٨١

صاها من الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٧/٨ رقم ت م ٧٦٧٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير البند الثاني من الفقرة ( ز ) من المادة ٢٦ من نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ وبيان ما اذا كان يشترط لتصنيف الموظف الذي تتوافر فيه الشروط المنصوص عليها في هذا البند ان يكون عمله مستمرا وبنون انقطاع الى ان يتم تصنيفه ام انه يجوز تصنيفه اذا كان قد انقطع عن العمل بعد ١٩٦٦/٤/١ قبل ان يصنف ثم اعيد الى العمل في وظيفة فنية او مهنية بدائرة مخصصة معها كانت فترة الانقطاع .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المواصلات الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٧ وتطبيق النصوص القانونية يبين ان البند الثاني المطلوب تفسيره يميز تصنيف الموظف اذا كان قد عين في دائرة مخصصة قبل انفاذ احكام هذا النظام وامضى في خدمتها مدة لا تقل عن خمس سنوات وانتهى الدراسة الاعدادية او تماني سنوات اذا كان انهى الدراسة الابتدائية وفي كلتا الحالتين يجب ان يكون العمل الذي مارسه خلال السنوات الخمس الاخيرة فنيا او مهنيا وانه يكون الوظيفة التي يمين بها فنية او مهنية .

ويستفاد من هذا النص انه يشترط لتصنيف الموظف الذي انهى الدراسة الاعدادية او الابتدائية توافر الشروط التالية فيه :-

- ١ - ان يكون مميئا في وظيفة في دائرة مخصصة قبل ١٩٦٦/٤/١ وهو تاريخ نفاذ احكام النظام المهار اليه .
- ٢ - ان يكون قد أمضى في خدمتها مدة لا تقل عن خمس سنوات اذا كان قد انهى الدراسة الاعدادية او تماني سنوات اذا كان قد انهى الدراسة الابتدائية .
- ٣ - ان يكون العمل الذي مارسه خلال السنوات الخمس الاخيرة من خدمته فنيا او مهنيا وان تكون الوظيفة التي يمين فيها فنية او مهنية .

وحيث ان هذا الديوان كان بتاريخ ١٩٧٤/٧/٢٦ اصدر قرارا برقم ٦ لسنة ١٩٧٤ فس في المادة ٧٦ المطلوب تفسيرها بان قرر ان الشخص الذي تتوافر فيه الشروط التي تميز تصنيفه يجوز تصنيفه ولو كانت خدمته قد انتهت بعد ١٩٦٦/٤/١ وقبل تصنيفه ثم اعيد الى الخدمة في وظيفة فنية او مهنية في دائرة مخصصة وقد نشر هذا القرار على الصفحة

٢٦٨ من عدد الجريدة الرسمية ٢٤٨١ واصبح له مفعول التشريع .

كما انه كان بتاريخ ١٩٦٨/٩/١٤ اصدر قرارا تفسيريا برقم ١٩ لسنة ١٩٦٨ بنفس المعنى فشر على الصفحة ١٥٨٣ من عدد الجريدة الرسمية ٢١٧٣ .

وحيث ان في هذين القرارين ما يكفي للاجابة على طلب التفسير الحالي فاذنا لا نرى ما يستدعي اصدار قرار تفسيري جديد لنفس المادة .

قرار صدر في ١٩٨١/٩/٢ :

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
مستوب وزارة المواصلات المدير الاداري	رئيس ديوان التشريع في رئاسة الوزراء	عضو محكمة التمييز الرئيس الثاني لمحكمة التمييز	عضو	رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين
محمد البطاينة	عيسى طهاس	صلاح ارشيدات	نجيب الرشيدان	موسى الساكت

هكذا من الأصل



## قرار رقم (١٤) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٨١/٨/١٢ رقم ٨٢٢٨/٣/٢ تفسير احكام قانون رسوم المكاتب المهنية رقم ٧ لسنة ١٩٧٧ والمادة الرابعة من قانون رخص المهن رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ والمادة ١٨ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٢ ويبان ما اذا كان الصيدلي الذي يزاول مهنة الصيدلة مكلفا فقط بدفع الرسم المنصوص عليه في قانون رسوم المكاتب المهنية المشار اليه اذا كان عمله في الصيدلة لم يقتصر على مزاولة تحضير الوصفات الطبية وصرف الادوية بالمعنى المنصوص عليه في قانون مزاولة مهنة الصيدلة وانما مارس ايضا الانجاز بمواد اخرى ام انه يخضع في هذه الحالة لاحكام المادة الرابعة من قانون رخص المهن الباحثة عن ممارسة الشخص لكثر من مهنة .

اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين في مكتب رئيسه واطلع على كتاب نقيب الصيادلة الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٧/٤ وكتاب امين العاصمة الموجه الى الرئيس بتاريخ ٩٨١/٧/٢٨ وعلى التصور القانوني فتبين ما يلي :

١ - تنص المادة الثانية من قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية المطلوب تفسيرها على ان المهنة المقصودة في هذا القانون تعني اية مهنة خاضعة للتسجيل في نقابة مهنية بموجب قانون خاص بها في ذلك مهنة الصيدلة .

٢ - وعرفت ايضا المكتب المهني بانه المكان الذي يمارس فيه الشخص اية مهنة من المهن المشمولة بهذا القانون .

٣ - حددت المادة الخامسة منه الرسم المستحق على اي مكتب مهني .

٤ - ان الفقرة (أ) من المادة ١١ منه تنص على ما يلي :  
( يعفى الأشخاص الخاضعون للرسم المقرر والحدود بموجب هذا القانون من اية رسوم او واجبات مفروضة بموجب قانون رخص المهن رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ او اي قانون آخر معدل له او يحل محله ) .

٥ - عرفت الفقرة (أ) من المادة ١٨ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة ، الصيدلية العامة بانها المؤسسة المعدة لتحضير الوصفات الطبية وصرف الادوية للجمهور مقابل الثمن ، كما عرفت المادة الثالثة منه مزاولة مهنة الصيدلة بانها تعني تحضير او تركيب او تجهيز او تصنيع او تعبئة او تجزئة او استيراد او تخزين او بيع اي دواء او تحليق موادها الاولى . وكذلك نصت المادة ١٦/١٦ من هذا القانون : يلغى الترخيص الممنوح بفتح مؤسسة صيدلانية اذا استعملت لعمل غير الذي منح الترخيص من اجله .

يتبين لنا من النصوص المتقدم ذكرها ان الصيدلي لا يستطيع ان يزاول عملا غير الذي منح الترخيص من اجله تحت طائلة إلغاء ترخيصه بمعنى انه يزاول الاعمال المهنية في المادة ١٨ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة حصرا وفي هذه الحالة لا تنشأ مسألة مزاولة اكثر من مهنة .

وحيث ان المشرع قد نظم امور ترخيص الصيدلية بموجب قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في عمان واعطاها من اية رسوم بمقتضى قانون رخص المهن رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ :

وبما ان القاعدة الفقهية هي انه اذا نظمت قواعد قانونية جديدة موضوعا سبق ان نظمت قواعد قانونية قديمة اعتبرت القديمة منسوخة . تطبيقا لهذه القاعدة يعتبر قانون ترخيص المهن منسوخا بقانون رسوم خدمات المكاتب المهنية في عمان .

بناء على ما تقدم يبيانه فان الصيدلية خاضعة للرسوم المقررة بمقتضى قانون رسوم خدمات المكاتب المهنية وحدها .

هذا ما تقرره بالاكثريه بصدد تفسير المواد القانونية المطلوب تفسيرها :

قرارا صادرا في ٤ ذو القعدة سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/٩/٢ :

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مدير الصيدلة والرقابة	رئيس ديوان التشريع	عضو محكمة التمييز	الرئيس الثاني لمحكمة	بتفسير القوانين
الدوائية بوزارة الصحة	( مخالف )	التمييز	الرئيس الاول	لهيئة التمييز
خليل قطاونة	عيسى طلائع	صلاح ارشيدات	نجيب ارشيدات	مخالف
				موسى الساسك

هكذا من الأشهر

## المحالفه

يستفاد من النصوص المدرجة في قرار التفسير ان اعفاء الصيدلية من رسوم رخص المهن بمقتضى الفقرة (أ) من المادة ١١ من قانون رسوم المكاتب المهنية إنما يكون في الحالة التي يقتصر فيها الصيدلي على مزاوله مهنة الصيدلة بالمعنى المحدد لها في المادة الثالثة والفقرة (أ) من المادة ١٨ من قانون مزاوله مهنة الصيدلة .

اما اذا كان الصيدلي يزاول ايضا في صيدلته مهنة الاتجار بمواد اخرى لا علاقة لها بالادوية وهو امر مسموح له بمقتضى الفقرة (ب) من المادة ١٨ من هذا القانون فانه يكون في هذه الحالة قد مارس أكثر من مهنة واحدة في محل واحد وبالتالي فانه يخضع لنص الفقرة (أ) من المادة الرابعة من قانون رخص المهن رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٦ بالبحث عن ممارسة الشخص لأكثر من مهنة واحدة في محل واحد بحيث يتوفى منه الرسم بالنسبة للمهنة الاعلى .

اما كون رسم رخصة مهنة الصيدلة المنصوص عليها في هذا القانون قد التى واستمضى عنه بالرسم المنصوص عليه في قانون رسوم المكاتب المهنية فان ذلك لا يغير من الامر شيئا اذ ان هذا القانون الاخير إنما جاء ليضع اسما جديدة لفئة رسوم المهن الخاضعة للتسجيل بنقابة مهنية بدلا من الاسس المنصوص عليها في قانون رخص المهن .

هذا ما نراه في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر في ٤ ذو القعدة سنة ١٤٠١ هـ الموافق ١٩٨١/٩/٢ .

رئيس الديوان الخاص بتفسير القوانين  
الرئيس الاول لحكمة التمييز  
( مخالف )  
موسى الساكت

عضو  
عضو محكمة التمييز  
مخالف  
صلاح ارشيدات

## قرار رقم (١٥) لسنة ١٩٨١

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٨١/٤/٩ رقم ن / ٤٠١٩/٣١ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير احكام قانون سوق عمان المالي رقم ١٩٧٦/٣١ ليان ما اذا كان سوق عمان المالي المنصوص عليه في هذا القانون يعتبر سلطة او مؤسسة رسمية بالمعنى المنصوص عليه في الفقرة (ب) من المادة ٢٢ المعدلة من قانون القواعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ بحيث لا يتيق للموظف في السوق ان يجمع بين راتب وظيفته وراتبه التقاعدي أم ان الرق لا يعتبر مؤسسة رسمية فيجوز للموظف الجمع بين راتب وظيفته وراتبه التقاعدي .

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٨١/٤/٤ وتلقى النصوص

القانونية يتبين :-

١ - ان الفقرة (ب) من المادة ٢٢ من قانون التقاعد تنص على ما يلي : ( على الرغم مما ورد في اي قانون او نظام آخر لا يجوز الجمع بين راتب التقاعد الذي يتقاضاه أي شخص مدنيا كان ام عسكريا عن خدمته في الحكومة الاردنية وبين راتب أية وظيفة بهذه الحكومة أو في أي مجلس أو سلطة او مؤسسة رسمية او بلدية او دائرة او اوقاف أو أية هيئة رسمية اخرى تابعة لها ) .

٢ - ان المادة الثالثة من قانون سوق عمان المالي المشار اليه تنص على ما يلي :-

أ - يؤسس في عمان سوق لبيع وشراء الأوراق المالية وفق احكام هذا القانون ويسمى سوق عمان المالي .  
ب - يتمتع هذا السوق بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي ويكون له حق التقاضي والتوكيل .  
ج - يعتبر هذا السوق مؤسسة عامة تقوم باعمال تجارية في علاقاتها مع الغير وتخضع لاحكام قانون التجارة فيما لا يكون مخالفا لاحكام هذا القانون .

٣ - ان المادة الرابعة منه تنص على ان غايات السوق تشمل ما يلي :-

أ - تنمية الادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وفوجية المخبرات لخدمة الاقتصاد القومي ؛  
ب - تنظيم ومراقبة اصدار الأوراق المالية والتعامل بها بما يكفل سلامة هذا التعامل وسهولته وسرعته وما يضمن مصلحة البلاد المالية وحماية صغار المستثمرين .  
ج - جمع الاحصاءات والمعلومات اللازمة لتحقيق الغايات المذكورة ولشهرها .

٤ - ان المادة السادسة منه تنص على ان عضوية السوق تشمل حكما والزمام :-

أ - البنك المركزي الاردني .  
ب - البنوك المرخصة .  
ج - مؤسسة الاقراض المتخصصة وهي التي هدفها الرئيسي منح القروض لأغراض خاصة .  
د - كل شركة مساهمة اردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة ألف دينار أو أكثر .  
هـ - الوسطاء المقبولون وفق احكام هذا القانون .

هكذا من الأهل

